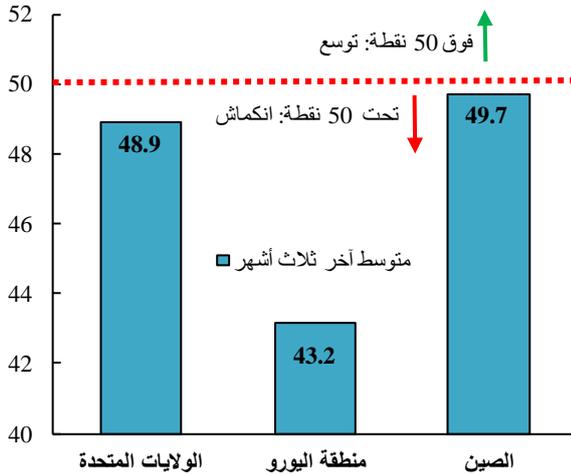


ما الذي يفسر الركود المستمر في قطاع التصنيع العالمي؟

في هذه المقالة، سنناقش ثلاثة عوامل رئيسية تساعد في تفسير استمرار "ركود قطاع التصنيع العالمي".

مؤشرات مديري مشتريات قطاع التصنيع
 (50 نقطة هي العتبة التي تفصل بين الانكماش والتوسع)



المصادر: استطلاعات مديري مشتريات أي إتش إس ماركيت، قسم الاقتصاد في QNB

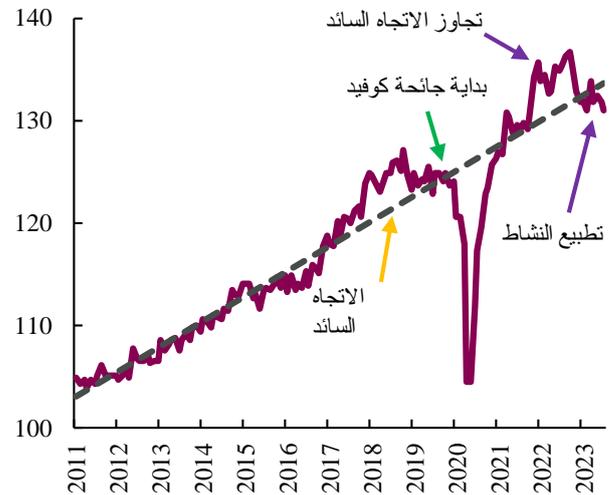
كما ذكرنا سابقاً، أدت اختلالات الطلب الناجمة عن الأنماط غير المعتادة في سلوك المستهلكين بعد صدمة الجائحة إلى فترة من الضعف المتواصل في نشاط التصنيع. وتم "تعبيل" الطلب على السلع، مثل الإلكترونيات والسيارات والعقارات ومعدات بناء المنازل، مع تزايد جدواها أثناء عمليات الإغلاق. ولكن انتهاء الجائحة حرر الإنفاق "المكبوت" على الخدمات، وأدى إلى إعادة التوازن لاتجاهات الاستهلاك السابقة. زيادة على ذلك، وبالنظر إلى "تعبيل" الطلب على السلع خلال فترة الجائحة، تكون هناك بطبيعة الحال فترة طويلة من ضعف الطلب على هذه السلع.

بالإضافة إلى ما سبق، كان لصدمة الإمداد الناجمة عن الصراع الروسي الأوكراني تأثير سلبي بشكل خاص على قطاع التصنيع الأوروبي. ويؤثر عدم توافر الطاقة وارتفاع أسعارها على القدرة التنافسية الصناعية، لا سيما في البلدان المعنية أكثر بهذه المخاطر، مثل ألمانيا. وفي منطقة اليورو، تشير أحدث البيانات إلى أن الإنتاج الصناعي أقل بنسبة 4% من الذروة التي بلغها في ديسمبر 2021. وفي ألمانيا، تفاقمت الرياح المعاكسة الهيكلية مثل ارتفاع الضرائب، ونقص العمالة، ونقص الاستثمار في البنية التحتية في ظل تأثير أزمة الطاقة، مما تسبب في تراجع حاد في التصنيع. في الواقع، لم يتعاف الإنتاج الصناعي في ألمانيا قط إلى مستويات ما قبل الجائحة، فهو حالياً أقل بنسبة 7.4% عن المستوى المسجل في فبراير 2020، ويحافظ على الاتجاه الهبوطي الذي بدأ في عام 2017.

عززت جائحة كوفيد وتدابير التحفيز غير المسبوقة نشاط التصنيع إلى أن تجاوز مستويات الاتجاه السائد. ومع عمليات الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي، أدى التغيير المؤقت في سلوك المستهلكين وأنماط الإنفاق غير المرتبطة بالخدمات إلى طلب عالمي استثنائي على السلع المادية. ومع انتهاء الجائحة وعودة السياسات والأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها، بدأ نشاط التصنيع يضعف، وبدأت التوقعات المرتبطة به تتدهور تدريجياً مع تعافي الطلب على الخدمات. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على أحجام التجارة العالمية، التي تتبع عن كثب تطورات نشاط التصنيع.

أحجام التجارة العالمية

(المؤشر =2010=100، معدل موسمياً)



المصادر: مكتب تحليل السياسات الاقتصادية، قسم الاقتصاد في QNB

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف التصنيع كان واضحاً في جميع الاقتصادات الكبرى منذ عدة أشهر. وتُظهر البيانات الصادرة مؤخراً أن قطاعات التصنيع ظلت تنكمش في الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، مع وجود أوضاع سلبية للغاية في منطقة اليورو، حيث تشير مؤشرات النشاط إلى حدوث انكماش عميق. وقد بدأت هذه الأوضاع تنعكس على مؤشرات مديري مشتريات قطاع التصنيع أيضاً. مؤشر مديري المشتريات هو مؤشر قائم على الاستطلاعات يعمل على قياس التحسن أو التدهور في النشاط الاقتصادي. يعتبر حاجز 50 نقطة في هذا المؤشر بمثابة عتبة تفصل بين الانكماش (أقل من 50) والتوسع (فوق 50) في ظروف الأعمال.

تشكل أهمية بالغة بالنسبة للعديد من الأسواق الناشئة الأخرى، وخاصة في جنوب شرق آسيا، كما أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبعض الاقتصادات المتقدمة في أوروبا، مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا. ونظراً لأهمية الاقتصاد الصيني، فإن تباطؤه شكل ضماً رباحاً معاكسة مهمة للتصنيع العالمي في الأشهر الأخيرة.

وبشكل عام، تأثر التصنيع العالمي سلباً بإعادة توازن الاستهلاك بعيداً عن السلع، وبالصدمة السلبية في الإمداد في أوروبا، وتباطؤ الاقتصاد الصيني.

يؤدي التباطؤ الاقتصادي في الصين إلى إضعاف دورها كمحرك للنمو العالمي، ويرتبط هذا بشكل خاص بالتصنيع. خلال العقود الأربعة من 1980 إلى 2019، بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الصين 9.5% سنوياً، لكن التوتيرة على مدى العامين الماضيين كانت أضعف بكثير، حيث تُقدر نسبة النمو المسجلة في العام الماضي بـ 3% ويُتوقع أن تبلغ حوالي 5.5% هذا العام. وتشكل قوة الاقتصاد الصيني أهمية كبيرة بالنسبة للتصنيع العالمي، نظراً لتأثيره على روابط سلاسل الإمداد، والطلب على السلع المستوردة، والدور المتنامي في تدفقات الاستثمار عبر الأسواق الناشئة التي تتأثر بالصين. فالروابط التجارية مع الصين، على سبيل المثال،

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

هاتف: +974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يويد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو صوابية الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.